وحجة هؤلاء الواهية على هذا التجاهل تتلخص في معظم ردودهم على الزعم بان كل هذه القضايا المعلقة لا بد وان تدخل في صميم المفاوضات وعملية المقايضات المفترض ممارستها . ولكن هذه الحجة الواهية تسقط نهائيا عندما تبادرهم بالسؤال التالي : **اذا عجز الاطار السياسي عن الاشارة الى هذه القضايا ، وكلها من مخلفات الماضي ، فبماذا تفسرون عجزه عن الاشارة الى قضية « المستوطنات » التي لا تزال قائمة ـ الآن ـ بتحد اسرائيلي مكشوف ؟ ومن الآن وحتى تنتهي فترة الخمس سنوات الانتقالية او لا تصبح هذه القضية هي خط المجابهة الأول وورقة المساومة الأولى ، هذا اذا افترضنا ـ التفاؤل المطلوب منا من قبل المروجين ـ واستسلمنا لما يسمى « بعملية السلام » ؟ ! .**

وبعد ... من الواضح اننا لم نضع ، في هذه المقالة ، دراسة تحليلية وقانونية « لاتفاقيتي كامب دافيد » واطارهما السياسي ، فهذا لم يكن بالاصل هدف هذه المقالة ، والا لما تركنا لا شاردة ولا واردة الا وفندناها كما تستحق . فاغفلنا العديد العديد واكتفينا باثارة الناحية السياسية فقط ، في محاولة للرد على المروجين العلنيين والسريين الذين يحاولون سوق شعبنا الى مقصلة اسموها عن قصد ووعي ، « الحكم الذاتي » للفلسطينيين .

ولكن يبقى شعبنا اكثر وعيا ، وادرى من غيره بما يحاك ضده ، وليست وقفة اهلنا في الضفة والقطاع وفي كل اماكن تجمعه داخل الوطن المحتل وخارجه الا الدليل الناصع على هذا الوعي المقرون بالارادة التي لن تلين ولن تركع وستواصل الصمود والتحدي حتى تتحقق اهدافنا في الاستقلال الوطني الكامل واقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة غير المنقوصة .